تقرير

2026

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

عمالة الأطفال في الأردن
تعبير عن أزمة اقتصادية واجتماعية

إعداد:

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

و برنامج المرصد العمالي الاردني

عمان, الأردن

حزيران 2026

Phenix الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

المرصد العمالي الأردني Jordan Labor Watch

www.phenixcenter.net

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

المرصد العمالي الأردني

يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعيا لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

مقدمة

يُعد القضاء على عمل الأطفال أحد المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وفق إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، كما يشكل أحد الأهداف الرئيسة لأجندة التنمية المستدامة 2030، التي دعت إلى اتخاذ تدابير فورية وفعّالة للقضاء على جميع أشكال عمل الأطفال. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات والمنظمات الدولية خلال العقود الماضية، ما تزال عمالة الأطفال تمثل واحدة من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العديد من دول العالم، بما في ذلك الأردن.

وقد شهد الأردن خلال العقود الماضية تطوراً ملحوظاً في الإطار التشريعي الناظم لعمل الأطفال، سواء من خلال أحكام قانون العمل التي تحظر تشغيل الأطفال دون سن السادسة عشرة، أو من خلال مصادقته على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام ورقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. كما جرى تطوير استراتيجيات وخطط وطنية متعددة للحد من الظاهرة والتعامل مع آثارها، أبرزها الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال (2022-2030).

إلا أن استمرار وجود أعداد كبيرة من الأطفال العاملين، بعد سنوات طويلة من الخطط والبرامج والتدخلات، يفرض إعادة النظر في الطريقة التي يجري من خلالها فهم الظاهرة والتعامل معها. فغالباً ما يجري تناول عمل الأطفال باعتباره مشكلة مستقلة أو مخالفة قانونية تستوجب تشديد الرقابة وتكثيف التفتيش، بينما تشير الوقائع إلى أن هذه الظاهرة ليست سوى انعكاس مباشر لاختلالات اقتصادية واجتماعية أعمق.

فالطفل لا يقرر مغادرة المدرسة والالتحاق بسوق العمل بصورة مستقلة، بل يجد نفسه في كثير من الأحيان جزءاً من استراتيجية بقاء تلجأ إليها الأسرة عندما تصبح غير قادرة على توفير احتياجاتها الأساسية. لذلك فإن وجود طفل عامل لا يكشف فقط عن انتهاك لحقوق الطفل، وإنما يشير أيضاً إلى وجود أسرة تواجه الفقر أو هشاشة الدخل أو غياب الحماية الاجتماعية، وإلى وجود سوق عمل عاجز عن توفير فرص عمل لائقة وأجور كافية للبالغين.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا التقرير إلى قراءة ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن بوصفها مؤشراً على أزمة اقتصادية واجتماعية أعمق، تتجاوز حدود سوق العمل والقوانين الناظمة له، وتمتد إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي جرى تطبيقها خلال العقود الماضية.

مؤشرات قديمة وواقع أكثر تعقيداً

تشير آخر دراسة وطنية شاملة حول عمل الأطفال في الأردن، والتي نفذتها دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية عام 2016، إلى وجود ما يقارب 75 ألف طفل منخرطين في سوق العمل، من بينهم نحو 45 ألف طفل يعملون في أعمال مصنفة على أنها خطرة. وقد شكلت هذه الدراسة المرجع الأساسي لجميع النقاشات والسياسات المتعلقة بعمالة الأطفال خلال السنوات العشر الماضية.

إلا أن المشكلة الرئيسية تكمن في أن الأردن لا يمتلك حتى اليوم بيانات وطنية حديثة تسمح بقياس الحجم الفعلي للظاهرة أو معرفة الاتجاهات التي سلكتها خلال السنوات الأخيرة. فبعد مرور عقد كامل على آخر مسح وطني، ما تزال السياسات والبرامج تستند إلى أرقام تعود إلى عام 2016، رغم أن البلاد شهدت منذ ذلك الحين تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة يصعب معها افتراض بقاء الظاهرة عند مستوياتها السابقة.

فخلال السنوات العشر الماضية، تعرض الاقتصاد الأردني لسلسلة من الأزمات المتلاحقة، بدءاً من التباطؤ الاقتصادي الذي سبق جائحة كورونا، مروراً بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة وما رافقها من إغلاقات واسعة وفقدان العديد من الأسر لمصادر دخلها، ووصولاً إلى موجات التضخم المتتالية وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والنقل والخدمات الأساسية. كما بقيت معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة، حيث وصلت إلى 21.1% خلال الربع الأول من عام،[1] في حين شهدت القدرة الشرائية للعديد من المواطنين تراجعاً نتيجة عدم مواكبة مستويات الأجور لارتفاع تكاليف المعيشة.

فبيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تشير إلى أن 28.7% من المؤمن عليهم إلزامياً في عام 2024 كانت أجورهم الشهرية لا تتجاوز 300 دينار، فيما كان 43.3% منهم يتقاضون ما بين 300 و600 دينار،[2] ما يعني أن نحو 72% من العاملين المشمولين يتقاضون أقل من 600 دينار شهرياً. ويعكس هذا الواقع اتساع ظاهرة العمالة الفقيرة، حيث لا يكفي دخل الوظيفة الأساسية لتغطية الكلف المعيشية، الأمر الذي يدفع العديد من الأسر الفقيرة إلى إلحاق أطفالها بسوق العمل للمساهمة في زيادة دخل الأسرة.

ويضاف إلى ذلك التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة للتطورات الإقليمية المتلاحقة، بما في ذلك الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وما نتج عنها من تباطؤ في العديد من الأنشطة الاقتصادية والتجارية والسياحية، حيث أُغلقت العديد من الفنادق في بعض المحافظات وبخاصة منطقة البتراء التي أُغلق فيها أكثر من 30 فندقا وتم تسريح جميع العاملين فيها،[3] إلى جانب الارتفاعات المتتالية لأسعار العديد من السلع الغذائية والخدمات والطاقة (المحروقات)، الأمر الذي انعكس سلباً على أوضاع العديد من الأسر الأردنية التي تعاني أصلاً من هشاشة اقتصادية متزايدة.

كما ارتفع معدل الفقر بصورة ملموسة خلال السنوات الأخيرة، وتشير التقديرات الحكومية إلى وصوله إلى نحو 24 بالمئة، بينما يقدّره البنك الدولي بنحو 35%، مقارنة بمستويات كانت أقل بكثير قبل عقد من الزمن. ومن المنطقي افتراض أن هذه التحولات مجتمعة قد دفعت أعداداً إضافية من الأسر إلى الاعتماد على عمل أطفالها كمصدر دخل إضافي يساعدها على مواجهة الضغوط الاقتصادية المتزايدة.

وفي ظل غياب مسح وطني جديد، يمكن الاستدلال على استمرار الظاهرة من خلال البيانات الإدارية الصادرة عن وزارة العمل بشأن حالات عمل الأطفال التي يتم الكشف عنها أثناء الحملات التفتيشية.

فقد كشفت الوزارة عن 420 حالة عمل أطفال عام 2017، و737 حالة عام 2018، و467 حالة عام 2019، و503 حالات عام 2020، قبل أن ترتفع إلى 1078 حالة عام 2021، ثم تنخفض إلى 520 حالة عام 2022، و507 حالات عام 2023، و294 حالة عام 2024، و179 حالة عام 2025، [4] فيما جرى الكشف عن 63 حالة منذ بداية عام 2026 وحتى الآن. [5]

السنة	عدد الأطفال العاملين
2017	420
2018	737
2019	467
2020	503
2021	1078
2022	520
2023	507
2024	294
2025	179

إلا أن هذه الأرقام لا تمثل الحجم الفعلي لعمالة الأطفال في الأردن، بقدر ما تعكس عدد الحالات التي تمكنت فرق التفتيش من الوصول إليها. فجزء كبير من الأطفال العاملين يتركزون في قطاعات غير منظمة، وفي أعمال موسمية أو عائلية أو متفرقة يصعب رصدها والوصول إليها. لذلك فإن التراجع في أعداد الحالات المكتشفة خلال السنوات الأخيرة لا يمكن اعتباره دليلاً قاطعاً على تراجع الظاهرة، خاصة في ظل استمرار العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الأطفال إلى سوق العمل، بل على العكس، يتوقع أن أعداد عمالة الأطفال زادت وبشكل ملموس خلال العقد الماضي، وقد يعكس أيضاً حدود القدرة الرقابية وصعوبة الوصول إلى جميع أماكن العمل التي تشهد تشغيل أطفال.
وتوفر الدراسات الميدانية الحديثة التي نفذها مركز الفينيق للدراسات في القطاع الزراعي مؤشرات إضافية تدعم فرضية استمرار عمالة الأطفال في الأردن في القطاعات الاقتصادية غير المنظمة. حيث أظهرت إحدى الدراسات أن 22.3 بالمئة من المزارع المشمولة بالدراسة تشغل أطفالاً تتراوح أعمارهم بين 12 و15 عاماً، فيما أقر 76.5 بالمئة من المشاركين بوجود أطفال يعملون في مزارعهم أو في مزارع مجاورة لهم. كما رصدت الدراسة وجود 68 طفلاً دون سن السادسة عشرة يرافقون ذويهم بصورة منتظمة في المزارع، إلى جانب 42 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 16 و18 عاماً يعملون بصورة مباشرة في الأنشطة الزراعية المختلفة.[6]

وتكشف هذه المؤشرات أن عمل الأطفال في الزراعة لا يقتصر على حالات فردية أو استثنائية، وإنما ما يزال يمثل ممارسة قائمة في عدد من المزارع والمجتمعات الزراعية.

وتعزز دراسة أخرى حديثة هذا الاستنتاج، إذ وثقت وجود 59 طفلاً يعملون في 16 مزرعة شملتها الدراسة، كان 56 بالمئة منهم أردنيين و44 بالمئة سوريين، فيما شكل الذكور نحو 70 بالمئة من الأطفال العاملين مقابل 31 بالمئة من الإناث.[7] وتكتسب هذه النتائج أهمية خاصة لأنها تشير إلى أن عمالة الأطفال لا ترتبط بجنسية معينة، بقدر ارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة التي تدفع الأسر إلى إشراك أبنائها في العمل بغض النظر عن جنسيتها أو خلفيتها الاجتماعية.

وتكشف نتائج الدراسات كذلك عن أنماط العمل السائدة بين الأطفال العاملين في القطاع الزراعي. فبحسب النتائج، يعمل 81 بالمئة من الأطفال إلى جانب ذويهم في المزارع، الأمر الذي يشير إلى أن جزءاً كبيراً من عمالة الأطفال يتم داخل إطار العمل الأسري والزراعي التقليدي، وهو ما يجعل اكتشافها أكثر صعوبة من خلال أدوات التفتيش التقليدية. كما أظهرت الملاحظات الميدانية وجود أطفال دون سن العاشرة يشاركون في بعض الأعمال الزراعية، في حين تبين أن 42 بالمئة من الأطفال العاملين غير مسجلين لدى أصحاب العمل، وهو ما يعكس هشاشة أوضاعهم القانونية وغياب الحماية الرسمية عن جزء كبير منهم.

ولا تتوقف خطورة الظاهرة عند وجود الأطفال في سوق العمل فحسب، وإنما تمتد إلى طبيعة الأعمال التي يقومون بها. فقد أظهرت الدراسات أن الأطفال العاملين يشاركون في أعمال زراعية تنطوي على مستويات مرتفعة من المخاطر المهنية والصحية؛ إذ يعمل 95.8 بالمئة منهم في قطف الخضروات والفواكه، و85.4 بالمئة في إزالة الأعشاب الضارة، و79.2 بالمئة في فرز المحاصيل، و60.4 بالمئة في ري المزروعات، فيما يشارك 25 بالمئة منهم في تحميل ونقل المنتجات الزراعية، و16.7 بالمئة في استخدام الأدوات الحادة مثل المناجل والمقصات، و12.5 بالمئة في تسلق الأشجار والسلالم أثناء العمل.

كما بينت النتائج أن 55 بالمئة من الأطفال العاملين يشاركون في أعمال الحصاد اليدوي الشاقة، وأن 48 بالمئة منهم يتعاملون مع مواد أو نباتات قد تسبب التسمم أو الحساسية أو التهيجات الجلدية، فيما يؤدي 45 بالمئة أعمالاً بدنية مرهقة مثل التحميل والتفريغ، ويعمل 28 بالمئة منهم في ظروف مناخية قاسية تتضمن التعرض المباشر لأشعة الشمس ودرجات الحرارة المرتفعة. وإلى جانب ذلك، أفاد 66.7 بالمئة من الأطفال العاملين بعدم حصولهم على فترات راحة منتظمة أثناء العمل، في حين يعمل العديد منهم لساعات طويلة خلال مواسم الزراعة والحصاد.

وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن عمالة الأطفال في الأردن لا تقتصر على مجرد وجود أطفال في سوق العمل، بل تمتد إلى انخراط أعداد منهم في أعمال خطرة أو قريبة من الأعمال الخطرة، وفي بيئات عمل تفتقر في كثير من الأحيان إلى شروط السلامة والصحة المهنية والحماية القانونية. كما تكشف أن جزءاً مهماً من الظاهرة ما يزال متمركزاً في القطاعات غير المنظمة والمناطق الريفية، الأمر الذي يجعل الأرقام الرسمية المتوافرة أقل من أن تعكس الحجم الحقيقي للظاهرة، ويؤكد الحاجة الملحة إلى إجراء مسح وطني جديد وشامل لعمالة الأطفال في الأردن، بما يتيح فهم حجمها الحالي واتجاهاتها بصورة أكثر دقة.

تعبير عن أزمة اقتصادية واجتماعية

غالباً ما يجري التعامل مع عمالة الأطفال باعتبارها قضية عمالية أو حقوقية تتعلق بانتهاك التشريعات الوطنية والمعايير الدولية، إلا أن الاقتصار على هذا البعد لا يتيح فهماً كاملاً للظاهرة. فالطفل العامل ليس المشكلة الأساسية، بل هو أحد أكثر مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وضوحاً.

فوجود طفل في سوق العمل يعني عملياً أن هناك خللاً ما دفعه إلى ترك المدرسة أو الجمع بين الدراسة والعمل في ظروف غالباً ما تكون قاسية وغير ملائمة لعمره. وهذا الخلل لا يرتبط بالطفل نفسه، بل بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها. لذلك فإن ارتفاع أعداد الأطفال العاملين ينبغي النظر إليه باعتباره مؤشراً على اتساع الفقر، وتراجع مستويات العدالة الاجتماعية، وضعف الحماية الاجتماعية، وعدم قدرة سوق العمل على توفير فرص عمل لائقة للبالغين.

ومن هذا المنطلق، فإن عمالة الأطفال تشبه في دلالتها مؤشرات الفقر أو البطالة أو الهشاشة الاقتصادية. فهي لا تكشف فقط عن أوضاع الأطفال العاملين، وإنما تكشف أيضاً عن أوضاع أسرهم والمجتمعات التي ينتمون إليها والسياسات العامة التي تؤثر في حياتهم اليومية.

إن استمرار الظاهرة لعقود طويلة رغم وجود التشريعات والخطط والاستراتيجيات المختلفة يؤكد أن المشكلة لا تكمن في نقص القوانين، بل في استمرار إنتاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الأطفال إلى سوق العمل. ولذلك فإن أي محاولة جادة للحد من عمالة الأطفال يجب أن تبدأ بفهم الأسباب البنيوية التي تقف وراءها، بدلاً من الاكتفاء بالتعامل مع نتائجها المباشرة.

لماذا لم تنجح السياسات في الحد من عمالة الأطفال؟

على مدى السنوات الماضية، جرى تنفيذ العديد من البرامج والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال، كما نفذت وزارة العمل آلاف الزيارات التفتيشية والحملات الرقابية للكشف عن الأطفال العاملين وضبط المنشآت المخالفة. ومع ذلك، ما تزال الظاهرة مستمرة، الأمر الذي يطرح تساؤلات جدية حول أسباب محدودية أثر هذه السياسات.

تكمن المشكلة الأساسية في أن معظم التدخلات ركزت على التعامل مع نتائج الظاهرة أكثر من تركيزها على أسبابها. فقد انصب الاهتمام بصورة رئيسية على اكتشاف الأطفال العاملين وإخراجهم من أماكن العمل ومخالفة أصحاب العمل الذين يقومون بتشغيلهم، في حين لم تحظ العوامل التي تدفع الأسر إلى تشغيل أطفالها بالاهتمام نفسه.

فحتى في الحالات التي يجري فيها إخراج الأطفال من سوق العمل، تبقى الأسباب الاقتصادية التي دفعتهم إلى العمل قائمة. وإذا لم يتم توفير بدائل اقتصادية للأسر الفقيرة، فإن احتمالية عودة الأطفال إلى العمل تبقى مرتفعة، سواء في المكان نفسه أو في أماكن أخرى أكثر هشاشة وأقل خضوعاً للرقابة.

كما أن السياسات الاقتصادية التي جرى تطبيقها خلال العقود الماضية لم تنجح في الحد من الفقر أو خلق فرص عمل كافية ولائقة أو تحسين مستويات الأجور بصورة تواكب الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة. وعلى العكس من ذلك، أدت العديد من هذه السياسات إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على الأسر محدودة ومتوسطة الدخل، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على اتساع دائرة الأطفال المعرضين لخطر العمل.

ويضاف إلى ذلك أن أدوات الرقابة والتفتيش تواجه تحديات هيكلية تحد من قدرتها على الوصول إلى جميع الأطفال العاملين. فالكثير من حالات عمل الأطفال تتركز في المزارع الصغيرة، والورش غير النظامية، والأعمال العائلية، والبيع المتجول، وهي أنشطة يصعب إخضاعها لرقابة منتظمة. كما أن محدودية أعداد المفتشين مقارنة باتساع سوق العمل وتعدد مواقع العمل، إلى جانب التوزيع غير المتوازن للجهود الرقابية، يقلل من فرص اكتشاف جميع الحالات القائمة. ولذلك فإن الاعتماد على الرقابة وحدها لم يكن كافياً للحد من الظاهرة، خصوصاً عندما تستمر العوامل الاقتصادية والاجتماعية المنتجة لها.

لذلك، فإن معالجة الظاهرة تتطلب الانتقال من المقاربة الأمنية والرقابية الضيقة إلى مقاربة تنموية شاملة تستهدف جذور المشكلة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تعزيز وتطوير آليات التفتيش لتصل إلى جميع القطاعات التي تشّغل الأطفال.

الأسر العاملة الفقيرة وعودة الأطفال إلى سوق العمل

يرتبط عمل الأطفال تقليدياً بالفقر والبطالة، إلا أن التحولات التي شهدها سوق العمل الأردني خلال السنوات الأخيرة تشير إلى أن هذا التفسير لم يعد كافياً. فجزء متزايد من الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر يوجد فيها أفراد عاملون بالفعل (إما الأب أو الأم)، إلا أن دخولهم لا تكفي لتأمين مستوى معيشة لائق.

لقد أفرزت التحولات الاقتصادية خلال السنوات الماضية ما يعرف بـ"الأسر العاملة الفقيرة"، وهي الأسر التي تعتمد على العمل كمصدر رئيس للدخل، لكنها تبقى عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية بسبب تدني الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة. وفي ظل هذه الظروف يصبح دخل الطفل، مهما كان محدوداً، جزءاً مهماً من دخل الأسرة.

وتعكس هذه الظاهرة وجود فجوة متزايدة بين الأجور ومستويات المعيشة. فالأسر لا تلجأ إلى تشغيل أطفالها لأنها تفضل ذلك، وإنما لأنها تجد نفسها أمام خيارات محدودة للغاية في مواجهة ضغوط اقتصادية متزايدة. ولذلك فإن عمالة الأطفال لا تعكس فقط مشكلة فقر، بل تعكس أيضاً أزمة في بنية سوق العمل وفي السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تحكمه.

الاقتصاد غير المنظم باعتباره الحاضنة الرئيسية لعمالة الأطفال

تتركز غالبية حالات عمالة الأطفال في الأردن داخل أنشطة الاقتصاد غير المنظم، مثل الزراعة والورش الصغيرة والبيع المتجول والمحال العائلية وأكشاك القهوة. وتمثل هذه القطاعات بيئة مناسبة لاستيعاب الأطفال بسبب ضعف الرقابة وغياب العقود وانخفاض كلفة العمل فيها.

فعلى سبيل المثال، تظهر الدراسات الميدانية الحديثة المتعلقة بالقطاع الزراعي أن العديد من مواقع العمل التي تستوعب الأطفال تتسم بضعف الامتثال لمعايير العمل الأساسية، وغياب العقود المكتوبة، وانخفاض مستويات الحماية الاجتماعية، وضعف تطبيق معايير السلامة والصحة المهنية.

كما أن جزءاً كبيراً من العاملين في هذه الأنشطة لا يتمتعون بتغطية الضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي[مركز الفينيق للدراسات. (2025). دراسة تقييم معايير السلامة والصحة المهنية في القطاع الزراعي الأردني.]، الأمر الذي يعكس هشاشة بيئة العمل التي ينخرط فيها الأطفال أيضاً. وفي مثل هذه البيئات يصبح تشغيل الأطفال جزءاً من نمط أوسع من العمل غير المنظم الذي يقوم على ضعف الرقابة وتدني مستويات الحماية القانونية والاجتماعية.

كما أن توسع الاقتصاد غير المنظم خلال السنوات الماضية أدى إلى اتساع المساحات التي يمكن أن تعمل فيها عمالة الأطفال بعيداً عن أعين الجهات الرقابية. ولذلك فإن نجاح أي سياسة للحد من الظاهرة يتطلب معالجة العلاقة الوثيقة بين اتساع الاقتصاد غير المنظم واستمرار عمل الأطفال.

عندما تفقد المدرسة قدرتها على الاحتفاظ بالطلبة

لا يمكن فهم ظاهرة عمالة الأطفال بمعزل عن واقع النظام التعليمي. فالعلاقة بين التسرب المدرسي وعمل الأطفال علاقة متبادلة ومركبة. فالعمل يؤدي إلى التسرب، لكن التسرب ذاته قد يدفع الطفل إلى سوق العمل.

وفي العديد من المناطق الفقيرة، لا يرتبط ترك المدرسة فقط بالحاجة الاقتصادية، وإنما أيضاً بضعف البيئة التعليمية وغياب الحوافز التي تشجع الطلبة على الاستمرار في التعليم. وعندما تفقد المدرسة قدرتها على إقناع الطفل وأسرته بأن التعليم يمثل طريقاً فعلياً لتحسين أوضاعهم المستقبلية، يصبح العمل خياراً أكثر جاذبية رغم مخاطره.

ومن هنا فإن تطوير العملية التعليمية وتحسين جودتها يجب أن يشكل جزءاً أساسياً من أي استراتيجية وطنية للحد من عمل الأطفال.

الخلاصة والتوصيات

إن استمرار عمالة الأطفال في الأردن لا ينبغي النظر إليه باعتباره مجرد مخالفة قانونية أو ظاهرة عمالية معزولة، بل باعتباره مؤشراً واضحاً على وجود اختلالات اقتصادية واجتماعية أعمق ما تزال قائمة. فالطفل العامل يكشف عن أسرة تواجه الفقر أو هشاشة الدخل، وعن سوق عمل غير قادر على توفير أجور لائقة، وعن نظام حماية اجتماعية لا يزال عاجزاً عن الوصول إلى جميع الفئات المحتاجة، وعن بيئات تعليمية تفقد قدرتها على الاحتفاظ ببعض الطلبة. لذلك فإن النجاح الحقيقي في مكافحة عمالة الأطفال لا يقاس بعدد المخالفات التي يتم ضبطها أو الأطفال الذين يتم إخراجهم من أماكن العمل، بل بقدرة السياسات العامة على معالجة الظروف التي تدفعهم إلى العمل من الأساس.

وفي هذا الإطار، يوصي التقرير بما يلي:

1. إجراء مسح وطني شامل ومحدث لعمالة الأطفال بصورة دورية، بما يتيح فهم حجمها الحالي واتجاهاتها بصورة أكثر دقة.
2. تطوير سياسات اقتصادية تستهدف خفض معدلات الفقر والحد من اتساع الأسر العاملة الفقيرة، مثل الاستمرار في زيادة الأجور في القطاعين العام والخاص بما يتواكب مع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار.
3. تطوير منظومة الحماية الاجتماعية بحيث تصبح عادلة وتوفر الحياة الكريمة للجميع، وبخاصة الفقراء.
4. إعادة النظر بالسياسات الضريبية التي توسعت في فرض الضرائب غير المباشرة، وأرهقت القوة الشرائية للمواطنين.
5. تطوير العملية التربوية والتعليمية خلال المرحلة الأساسية للحد من عمليات تسرب الأطفال من مدارسهم.
6. وضع برامج وطنية فعّالة للحد من اتساع الاقتصاد غير المنظم عبر تعزيز مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العاملين في الأردن.
7. زيادة فاعلية نظام تفتيش العمل عبر زيادة موازنة وزارة العمل، وتطوير آليات التفتيش للوصول إلى القطاعات التي تتركز فيها عمالة الأطفال وبخاصة الخطرة.

الهوامش

[1] دائرة الإحصاءات العامة. (2026). تقرير البطالة في الأردن للربع الأول من عام 2026.

[2] المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2024). التقرير السنوي لعام 2024.

[3] المرصد العمالي الأردني. (2026). تقرير بعنوان: " فنادق مغلقة وتعطل مئات العاملين.. كيف تضرب الحرب قطاع السياحة في الأردن؟".

[4] وزارة العمل. التقارير السنوية من عام (2017 وحتى 2025).

وزارة العمل. (2026). بيان صحفي منشور.

[5] مركز الفينيق للدراسات. (2025). دراسة تقييم معايير السلامة والصحة المهنية في القطاع الزراعي الأردني.

[6] مركز الفينيق للدراسات. (2024). دراسة "تعزيز الفرص الاقتصادية المستدامة والشاملة واللائقة للأردنيين واللاجئين السوريين في القطاع الزراعي.

[7] مركز الفينيق للدراسات. (2025). دراسة تقييم معايير السلامة والصحة المهنية في القطاع الزراعي الأردني.

Phenix الفينيق
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

المرصد العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

CONTACT US:

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
PHENIX FOR ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

Tel. +962 6 56 838 54
Fax: +962 6 56 838 64
P.O.Box: 304 Amman 11941 Jordan
E-Mail: info@phenixcenter.net
www.phenixcenter.net

@PhenixCenter

المرصد العمالي الأردني
JORDAN LABOR WATCH

www.labor-watch.net

@LaborWatchJo